

السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية

أ.د. بابا عبد القادر
أ. عدة عابد
جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم -
جامعة ابن خلدون - تيارت -
abed_adda@hotmail.com

الملخص :

تعد السياسات الزراعية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والفنية والإدارية التي تحدد توزيع الموارد المتاحة وتأثر فيها، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب الذي يمكن المنتجين والمستثمرين من توجيه الموارد باتجاه الاستخدام الأمثل، وبذلك تعد السياسات الزراعية من السياسات ذات الأهمية القصوى التي تتبناها بلدان العالم لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بما يمثلها القطاع الزراعي من أهمية كبرى بالنسبة لاقتصاديات معظم البلدان، إذ أنها تعتبر حلقة وصل بين استراتيجيات التنمية الزراعية والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية .

الكلمات المفتاحية : الزراعة ، السياسات الزراعية ، التنمية الفلاحية ، الدعم الفلاحي .

Résumé :

Les politiques agricoles sont les mesures économiques, administratives et techniques qui déterminent et affectent la répartition des ressources disponibles, ainsi que créer le climat favorable qui mène les producteurs et les investisseurs à canaliser les ressources vers une utilisation optimale. Donc, Les politiques agricoles sont considérées comme les politiques les plus importantes adoptées par les pays du monde pour diriger leurs activités économiques et sociales. Elles sont donc considérées comme un lien entre les stratégies du développement agricole et les plans nécessaires pour atteindre les objectifs de développement.

Les Mots clés:

Agriculture ‘Les politiques agricoles‘ Le développement agricole soutien agricole.

مقدمة:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في كثير من الدول خاصة النامية منها، لذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع حيث يتمثل هذا الاهتمام في العمل على تنميته وتطويره عن طريق إدخال الأساليب الإنتاجية الحديثة، المتمثلة في مكنة القطاع باستخدام مختلف الأساليب التي من شأنها زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أن عملية إستصلاح الأراضي والاستغلال الأمثل للمياه الجوفية وكذا مياه الأمطار أيضا يعمل على زيادة الإنتاج عن طريق تطبيق بما يسمى الزراعة الأفقية والتي تزيد من حجم المساحة المزروعة من جهة وزيادة الإنتاجية الحديثة الناتجة عن استخدام الأساليب الحديثة المستغلة في العملية الإنتاجية من جهة أخرى وذلك بتطبيق مختلف السياسات الزراعية من سياسات سعرية وتسويقية وسياسة الإصلاح والإرشاد وسياسة المكنة والإئتمان المنتهجة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي

لذلك نجد أن الإجراءات التي تستخدمها السياسة الزراعية تعد من الأساليب الإنمائية والإصلاحية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي في إحداث تغييرات نوعية داخل القطاع الزراعي تتناول التركيب الحيازي تارة والتركيب المحصولي تارة أخرى فضلا عن متغيرات أخرى كالفن الإنتاجي وهيكل العمالة وهيكل الصادرات الزراعية والتغير الاجتماعي والاقتصادي.

تكون أهمية السياسة الزراعية على كل المستويات، سواء التخطيطية منها أم التنفيذية وينبغي في نجاح السياسة الزراعية عدم وجود تناقض أو تعارض بين أجزائها وحتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل أو تحقيق أهدافها و يجب مراعاة كل الظروف و الملابس الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، مع تهيئة كل الوسائل التي تتخذ للتغلب على الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

ما هي أهم السياسات الزراعية التي يمكن إعتماها لتحقيق تنمية فلاحية منشودة؟

وللإجابة على الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

- كل السياسات الزراعية المتبعة في مختلف النظم الاقتصادية متشابهة وذات توجه واحد.

- تهدف جل السياسات الزراعية إلى تحقيق أهداف مختلفة الشكل ومتشابهة المضمون من أجل رفع مستوى الاقتصاد الكلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- تعتبر السياسات الزراعية إحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق تنمية اقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة.

للإجابة على الإشكالية السالفة الذكر و لإختبار صحة الفرضيات سنتناول في بحثنا هذا مختلف السياسات الزراعية وأهدافها وأدوات تنفيذها لتحقيق تنمية فلاحية منشودة

أولاً: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

تعد السياسات الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق بها تنفيذ أهداف محددة إذ أنها تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها وهي كذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية.

كما تمثل السياسات الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من ظروف المنافسة التامة، وفي حالة الأسواق المتنوعة .

ففي الحالة الأولى تتدخل الدولة لعدم الرضا عن حصيلة أداء السوق اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما أن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أن السوق لا تقوم من تلقاء نفسها بضبط الأوضاع الاقتصادية أو تحقيق مزايا السوق، إذ في الحالة الثانية تتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياه. وإعادتها للاقترب من ظروف المنافسة التامة ويقضي الأمر أن يكون التدخل بالطريقة التي تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة وإلا فشلت في تحقيق تلك الأهداف. وربما تسببت في تفاقم الانحراف والخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه¹

كما أن هناك مفاهيم عديدة للسياسة الزراعية يمكن ذكر بعضها فيما يلي²:

- هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الزراعة وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان إستمراريته، فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمشتغلين في الزراعة فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف و أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة.

ثانيا: السياسات الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة

تسود إقتصادات العالم عدد من السياسات الاقتصادية الزراعية، يمكن حصرها بصفة عامة في الاتجاهات الآتية :

1 - السياسات الزراعية في الإقتصادات الليبرالية:

جمعت السياسات الزراعية في ظل النظم المتطورة بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتضائل التدخل الحكومي وقد تطورت هذه السياسات في ثلاث اتجاهات ، تضمنت تطور هيكل الحيازات الزراعية وتطوير أنماط الاستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسن فعالية استغلال الأراضي وزيادة إنتاجية العمل وارتفاع الفائض الاقتصادي في الزراعة وانعكس ذلك على القطاعات الأخرى، فارتفع معدل النمو الاقتصادي وذلك بتحويل أرباح تحسن الإنتاج الزراعي إلى مجمل الإقتصاد.³

إن المؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل النظم المذكورة تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حد بعيد مما يجعل للأسعار دورا أساسيا في توجيه الموارد وتوزيع عوائدها، إلا أن الدول الرأس مالية أدركت أنه لا يمكن ترك تحديد الأسعار الآلية للسوق وقوى العرض والطلب، لذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديد النسيبة إلى العديد من السلع والخدمات، وبمعنى آخر اعتقادها أن السوق لا يمكنه من تنظيم توازناته في مجال السلع الزراعية وجدير بالذكر أن توسع الفارق الذي يظهر في الأنظمة الاقتصادية الرأس مالية في نمط توزيع الفائض الاقتصادي بين عوائد رأس المال والعمل، يحرك قدرا من التعارض بين طرفي الإنتاج.

2 - السياسات الزراعية في الإقتصادات ذات التخطيط الموجه

تهتم السياسات الزراعية في البلدان الاشتراكية بتطبيق السياسات الإقتصادية العامة للدولة في القطاع الزراعي، وتستهدف هذه السياسات تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل وتقليل التباين بين المدن والريف وعليه فإن نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها مسألة تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ تلك السياسة من خلال مجموعة من الإجراءات المعتمدة من قبل الدولة، التي تتلاءم وطبيعة المرحلة التي وصل إليها هيكل الإقتصاد المذكور⁴، وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الزراعية من هذا النوع قد غلب عليها أحيانا الجانب الإيديولوجي على حساب الضرورات الاقتصادية إذ يترتب عليه أن النتائج الاقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين كانت أدنى من تلك التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية، وحتى دون ما تحققت في بعض البلدان النامية⁵.

3 - السياسات الزراعية بالإقتصاديات النامية

إن السياسات الزراعية دورا مهما في البلدان النامية، ولاسيما تلك التي أخذت بنهج التخطيط المركزي إلى حد ما ويسودها العديد من الأنماط الإنتاجية في نظامها الاقتصادي المتباين، والتي غالبا ما تحتاج إلى معالجتها بشكل يكفل توجيهها نحو الأهداف المركزية وهذا يعكس دور وأهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة لتحقيق التناسق ومعالجة الإختلال التي تؤثر في توجيه الموارد وتوزيع الدخل ورفع مستوى الكفاءة الإقتصادية.⁶

لقد اتبعت بعض البلدان العربية سياسات الإصلاح الزراعي في فترة تحررها من تجاوز علاقات الإنتاج الإقطاعية، وغالبا ما أدت إلى تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأس مالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، ورغم النتائج التي تحققت في ظل تلك السياسات في المدى القصير إلى أنها لم تصل إلى إحداث تقارب في النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي التي اتبعتها البلدان الأوربية، إذ تبين أن فعالية السياسات الأخيرة كانت أكبر من فعالية سياسات الإصلاح الزراعي من الناحية الاقتصادية أما في البلدان النامية التي أخذت تسير باتجاه التطور الليبرالي ومبدأ الحرية الاقتصادية القائم على أساس تنظيم الأرباح فالسياسات الزراعية تستهدف تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج كما ونوعا، وغالبا ما تواجه تلك السياسات قيودا ومحددات في عملية التنفيذ في تلك البلدان.⁷

ثالثا: علاقة السياسة الزراعية بالعلوم الأخرى

لسياسة الزراعية ارتباطات كثيرة بالعلوم الأخرى وذلك لما للزراعة من أهمية بالغة بوصفها قطاعا زراعيا مهما في الاقتصاد الوطني فهذا يعني عدم إمكانية الفصل بين البرامج والسياسات الزراعية وبرامج السياسات الاقتصادية العامة، ومن الخطأ الشائع أن يتصور البعض أن السياسة التي تنتهجها الدولة نحو الزراعة منفصلة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأن ما ينفق على برامج تطوير المشاريع الزراعية ربما ينفق من الزراعة وربما تشترك بقوة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الإنفاق عليه، كذلك العاملون في القطاع الزراعي هم أساسا ساهموا في بناء الإقتصاد الوطني من خلال ما قدموه من إنتاج السلع سواء سلعا استهلاكية كانت أم إنتاجية، من هذا تدرك قوة الترابط بين قطاع الزراعة وبين الإقتصاد الوطني إذن لابد من دراسة الإقتصاد العام ومبادئه حين وضع آليات السياسة الزراعية وذلك لكي تكون تلك الآليات مبنية على أساس نظري متين وليس حالة من حالات الارتجال والحدس والتخمين.⁸ ولسياسة الزراعية صلة بموضوعات أخرى منها علم النفس، كما أن هناك حاجة إلى دراسة مستفيضة لكل من المنتج والمستهلك من حيث السلوك والتصرفات والمؤثرات التي يستجيب كل واحد منها لها أكثر من غيرها، لما لها من أثر كبير في بناء برامج السياسة الزراعية وفقا لهذه المؤثرات كذلك نجد علاقة علم الاجتماع وصلته بالسياسة الزراعية حيث أن دراسة تكوين المجتمع وتركيبه أفراد والعلاقات الاجتماعية التي تسود في هذا المجتمع، وما أهداف وطموحات كل فرد في المجتمع وما يصبو لتحقيقه في حياته كلها أمور تتعلق بالمشاريع التي يروم السياسي القيام بها وكذلك مدى الترابط بالموجود بين الدولة والفرد عند القيام بتنفيذ القرارات التي تتخذها الدولة في صالح المجتمع التي من المحتمل أن تتعارض وتتضارب بعضها مع يصبو إليه الفرد نفسه.

رابعا : متطلبات وأهداف السياسة الزراعية

لتحقيق أهداف معينة أو تنفيذ استراتيجيات محددة لابد من توفر بعض المتطلبات اللازمة لنجاح هذه الاستراتيجيات في الوصول إلى الأهداف المبتغاة .

1: متطلبات السياسة الزراعية

إذا ما توفرت المستلزمات الأساسية للسياسة الزراعية فإنها سوف تحقق أهدافها في التنمية الزراعية من خلال رفع المستوى الاجتماعي والإقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي، ولكي نتعرف على هذه المستلزمات الأساسية لابد من أن نتطرق إلى متطلبات السياسة الزراعية بمايلي:

أ - وجود هيئة عامة أو السلطة: بالإمكان تطبيق برامج السياسة الزراعية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية وشبه رسمية تتم بالوطنية من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه⁹ بوضع المنهاج العملي واختيار الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق الأهداف المطلوبة والإشراف على التنفيذ، كما أن نجاح أية خطة أو منهاج يعتمد على كفاءة أعضاء الهيئة من ناحية إختصاصهم وسعة إطلاعهم وعلاقة إختصاصهم بالعمل الذي يشرف عليه.¹⁰

ب - الهدف أو الغاية:

وهو عبارة عن الغايات التي توجه إليها الجهود لانجاز وتحقيق الهدف، ويجب أن يكون الهدف واضحا ومبني على أساس الموقف الحقيقي لمعرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف كما يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة لدى القائمين بها لأنه كثيرا ما يحصل تعارض بين الأهداف، ويحل هدف محل آخر بطريقة التفاضل لأنه كثيرا ما يحدث أن هدفا من الأهداف الاقتصادية لا يمكن تحقيقه إلا على حساب هدف غير إقتصادي حتى يمكن تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ولكي يتوفر نوع من الرفاهية يجب إتباع الآتي¹¹:

- الحصول على إنتاج بأقل التكاليف عن طريق استخدام عوامل الإنتاج المتوفرة بأفضل الطرق

- عدالة التوزيع و ذلك عن طريق إيجاد فرص جديدة أمام المواطنين لاختيار ما يناسب أذواقهم وقابليتهم للحصول على متطلبات العيش من غذاء و مسكن وملبس.

ج - الوسائل: هي الطرق والإجراءات التي تضمنها المنهاج العلمي و التي يجب إتباعها لأجل تحقيق هدف معين

ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في اختيار الوسائل الأكثر صلاحية و الأفضل ملائمة للظروف و يمكن القول انه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية كلما كان إختيارهم للوسائل أفضل و أشد فعالية ، و عند اختيار الوسائل يجب ملاحظة مايلي:¹²

- علاقة الوسيلة بالهدف و درجة تأثيرها في تحقيقه

- مرونتها و ملائمتها للأحوال و الظروف المحيطة بها

- تأثيرها على منهج السياسات الأخرى

ويمكن القول أن أي سياسة عامة هو ضمان استمرار التطور وتحقيق الرفاهية العامة و هذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق ضمان الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية

د - الظروف : هي المؤثرات الفنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية التي تحيط بالمنهاج العلمي وتؤثر في تنفيذه لذلك يقتضي على السياسة الزراعية أن يضعوا نصب أعينهم أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف و الأحوال التي تحيط بالمنهاج.¹³

خامسا: أهداف السياسة الزراعية:

تهدف السياسة الزراعية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الزراعي ، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة و يمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بمجموعتين من الأهداف أولهما أهداف قومية أو وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وثانيهما أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

1 - الأهداف الدولية لسياسات الزراعية : تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف وطنية تتحقق على مستوى الاقتصاد ككل ،ومن أهم هذه الأهداف القومية لسياسة الزراعية :

أ - تحديد الجدارة الإنتاجية : ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للمصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية.¹⁴

ب - ارتفاع حجم المصادرات الزراعية : إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدرها إلى خارج البلاد ،وهذا يعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.¹⁵

ج - عدالة التوزيع : إن عدالة توزيع الدخل هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية وذلك من خلال محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخل و مستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد و العدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي ، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي .

2 - الأهداف القطاعية لسياسات الزراعية :

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني ومن أهم الأهداف القطاعية لسياسة الزراعة مايلي:¹⁶

أ - تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية و دخول المزارعين :

حيث تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة الاستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين ،حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج وتحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية و على الأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية و تنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة ، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار ، و تسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الاستقرار في دخول المزارعين

ب - حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية : حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية ،ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع

قيود كمية أو إدارية على استيرادها حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل ، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الاحتياجات المحلية.¹⁷

جـ - **تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية:** حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه استخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على استخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الاجتماعية الصافية من كل استخدام لها.

سادسا: أنواع السياسات الزراعية في النظرية الاقتصادية

سنتناول في هذا الجزء نمطي السياسة الزراعية ذات التدخل الأحادي التي تستهدف التأثير على جانب واحد من جوانب بنية القطاع الزراعي أو السياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعدد التي تستهدف التأثير على عدة جوانب من بيئة القطاع الزراعي في آن واحد، مثل الأسعار ونوعية المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي ونمط التكنولوجيا المستخدمة.

1- السياسات الزراعية ذات نمط التدخل الأحادي

هي تلك السياسات التي تؤثر في الأسعار الزراعية فقط أو في المؤسسات فقط أو في التكنولوجيا فقط أيما يمكن تسميتها بالسياسات الزراعية ذات نمط التدخل الأحادي¹⁸ وهي تشمل السياسات التالية:

أ - السياسة السعرية (Price policy):

هي السياسة التي تصمم للتأثير على المستوى واستقرار الأسعار التي يحصلها المنتجين الزراعيين مقابل بيع منتجاتهم، حيث تقوم أسعار المنتجات الزراعية بثلاثة مهام في النظام الاقتصادي هي:¹⁹

- تخصيص موارد زراعية

- توزيع الدخل

- تحفيز أو تثبيط الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة.

تنبع من هذه المهام ثلاث أهداف أولية للسياسة السعرية:²⁰

- التأثير في الناتج الزراعي،
- تحقيق تغيرات مرغوبة في توزيع الدخل،
- التأثير في دور القطاع الزراعي ومساهمته في العملية الإجمالية للتنمية الاقتصادية.

قد تتناقض هذه الأهداف مع بعضها البعض، في تحقيق التغيرات المرغوبة في توزيع الدخل ربما يتعارض مع السعي لزيادة الناتج الزراعي²¹.

- **أدوات السياسة السعرية:** تستخدم الحكومات عدة أدوات لتغيير أسعار المنتجات الزراعية، يمكن تصنيف هذه الأدوات تبعا لطبيعة أثرها على مستوى الأسعار الزراعية واستقرارها:²²

- **أدوات السياسة التجارية:** تؤثر هذه الأدوات على أسعار المنتجات الزراعية من خلال تأثيرها على أسعار الصادرات والواردات وكمياتهما.

- **سياسة أسعار الصرف:** التي تؤثر على أسعار المحلية للمنتجات الزراعية القابلة للتبادل من خلال تغيرات أسعار الصرف.

- **الضرائب والإعانات (السياسة المالية):** حيث تتأثر الأسعار الزراعية بأنواع الضرائب المحلية الأخرى بخلاف ضرائب التصدير أو الضرائب الاستيراد.

- **تدخلات مباشرة:** تتضمن هذه الفئة من أدوات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية السيطرة المباشرة والفعالية على تسعير السلع الزراعية وتسويقها وتخزينها من خلال مجالس ووكالات التسويق وطنية .

تجدر الإشارة إلى أنه يندر أن تكون هناك أداة واحدة أو عدد قليل من الأدوات في التطبيق في آن واحد. بينما يعتبر الوضع الأكثر شيوعاً أن يتم التعامل مع الأسعار الزراعية.

ب- **السياسة التسويقية Marketing policy:** هي السياسة التي تهتم بانتقال المنتجات الزراعية من باب المزرعة وصولاً إلى المستهلك النهائي أو موانئ التصدير، حيث يمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين من حقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي.²³

- أهداف السياسة التسويقية:

تعتبر أهداف التدخل الحكومي في التسويق الزراعي (السياسة التسويقية) وثيقة الصلة بمفاهيم بنية قنوات التسويق وسلوك مؤسسات التسويق وأدائها. حيث تعتبر وجهة النظر القائلة أن تجار القطاع الخاص قادرون على استغلال المزارعين والمستهلكين عن طريق ممارسة الاحتكار مبرراً قوياً للتدخل الحكومي في التسويق. يمكن تلخيص أهداف السياسة التسويقية فيما يلي:²⁴

- **حماية المزارعين والمستهلكين من التجار الطفيليين:** تقوم هذه الذريعة على فكرة أن طبقة الوسطاء قادرة على انتزاع أرباح احتكارية من موقعهم بين المنتجين المبعثرين والذين يزودون بمعلومات فقيرة من جهة والمستهلكين المقيدون بظروف التسويق من جهة أخرى. تذهب وجهة النظر هذه إلى أن هامش التسويق يبدو أكثر اتساعاً في أنظمة التسويق الخاصة مما يمكن أن يكون عليه في ظل نظام التسويق التنافسي الحقيقي أو في ظل نظام التسويق الحكومي. لذلك فقد اختارت الكثير من البلدان الحل الثاني.

- **استقرار أسعار باب المزرعة أو زيادتها:** ربما تتطلب السياسات السعريّة التي تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار النواتج الزراعية أو زيادتها بتدخلات حكومية في التسويق الزراعي فقد يكون لقيام تجار القطاع الخاص بعمليات التخزين والمضاربة أثر سلبي على استقرار الأسعار، لذلك تعتبر الأنظمة التسويقية الحكومية حلاً مناسباً للحد من عدم استقرار الأسعار الناجم عن مثل هذه الأسباب.

- **تحسين الجودة ومعايير الحد الأدنى:** يعتبر هذا الهدف من ضمن الأهداف العامة للتدخلات الحكومية في عملية التسويق خصوصاً بالنسبة لمحاصيل التصدير التي تواجه مواصفات صارمة في الأسواق العالمية. رغم أنه غالباً ما تعتبر مراقبة الجودة ومعايير الحد الأدنى (المواصفات القياسية) عملية ذات طبيعة تنظيمية أكثر من كونها مهام تدخل مباشر للحكومة، فإنه يصعب عملياً التمييز بين الأمرين عند التطبيق العملي لمراقبة الجودة.

- **زيادة الأمن الغذائي:** يمثل أحد الأسباب الهامة للتدخل الحكومي في عملية التسويق.

- **أدوات السياسة التسويقية:** استخدمت الحكومات أدوات مختلفة للتأثير على عمل قنوات التسويق الزراعي، وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين إحلال مؤسسات حكومية محل القنوات الخاصة بشكل كامل، إشراك هيئات تابعة للدولة بشكل جزئي في عملية التسويق لضمان توجيهها بالشكل الملائم، منح إجازات أو تراخيص للتجار والعاملين في الأنشطة التسويقية المعترف بها والقيام بأعمال تنظيمية صغرى تتعلق بمعايير الجودة والتصنيف، وأهم هذه الأدوات:²⁵

هيئات احتكارية تابعة للدولة: تشمل هذه الفئة تلك المؤسسات التي تملكها الدولة بالكامل والتي تسيطر سيطرة احتكارية على مراحل عملية التسويق. كما تختلف المؤسسات في هذه الفئة تبعاً لعدد مراحل التسويق التي تقوم بها.

هيئات غير احتكارية تابعة للدولة: تضم هذه الفئة مجالاً واسعاً من المؤسسات المختلفة التي توفر قناة تسويقية خاصة، ولكنها ليست القناة الوحيدة (المحتكرة)، يتم عبرها نقل السلعة من المنتجين (المزارعين). تحدد هذه الهيئة نطاقاً سعرياً لتحرك أسعار الحبوب تقوم بالتدخل مشترياً أو بائعاً في حال اقتراب أسعار السوق من حدود هذا النطاق.²⁶

تعاونيات المزارعين: ترتبط تعاونيات المزارعين بشكل أو بآخر بأنظمة التسويق الحكومية المذكورة سابقاً. تتولى هذه التعاونيات عادة التجميع الأولي للمحصول بهدف تسليمه إلى المرخص لهم من الأفراد أو الهيئات التي تقوم بمعالجته أو إلى الهيئات التابعة للدولة فقد يجبر المزارعون في موقع معين على الانتماء إلى التعاونيات أو يفرض عليهم زراعة محصول محدد في مناطق معينة لصالح هذه التعاونيات.

منح إجازات للتجار: تستخدم الحكومات عندما لا تتولى بنفسها مسؤولية التسويق، أسلوب منح القطاع الخاص الإجازات والترخيص للقيام بأنشطة تسويقية كوسيلة لتنظيم تسويق المحاصيل الزراعية.

أدوات تحسين سلوك السوق وأدائها: توجد ثلاث أنماط متميزة من الأدوات ضمن هذه الفئة من التدخلات، النمط الأول: تقديم معلومات محسنة إلى متعاملين في نظام التسويق، من خلال تقديم خدمات إخبارية عن أسعار السوق ومعلومات السوق الأخرى عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف، أما النمط الثاني فيتمثل في الوظيفة التنظيمية وضع معايير الجودة وفرض تطبيقها، ووضع المقاييس والأوزان، والأنظمة الغذائية، النمط الثالث: هو تقديم تسهيلات تسويقية يعتبر هذا النمط نوعاً من الاستثمار العام في البنية التحتية لكنه يختلف من حيث التكلفة والمدى الزمني عن الاستثمارات العامة الكبيرة، مثل الطرق والسكك الحديدية، الموانئ وشبكات الري²⁷.

ج - سياسة الإصلاح الزراعي: وهي السياسة التي تسعى لتغيير توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو شروط النفاذ إلى الأرض باعتبارها عنصراً من عناصر الإنتاج الزراعي. وتشمل هذه السياسة مجالا واسعا من التغيرات الاجتماعية تتضمن الحصول على الأرض، هيكل ملكية الأرض، هيكل حيازة الأرض. الصيغ القانونية والتعاقدية لامتلاك الأرض²⁸.

تتميز سياسة الإصلاح الزراعي عن السياسة الزراعية الأخرى بعدة خصائص²⁹:

- كون الأرض ليست مجرد مورد من موارد الإنتاج الزراعي،
- الارتباط الوثيق بين هيكل ملكية الأرض والوضع الاجتماعي والنفوذ في الاقتصاد الزراعي،
- إقتران الإصلاح الزراعي عادة بأوضاع تتسم بعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيير الجذري، أكثر من ارتباطه بظروف سياسية وإجتماعية مستقرة نسبياً التي ترتبط بها تطبيقات السياسات الزراعية الأخرى.

- أهداف سياسة الإصلاح الزراعي:

نشأ الضغط باتجاه إجراء إصلاح زراعي بسبب إزدیاد الفجوة بين هيكل ملكية الأرض الجامدة، والتي تعاني من وجود تفاوت كبير، وبين التغيرات الاجتماعية المتسارعة مثل النمو السكاني، الحراك الاجتماعي المتزايد، تطور السوق، زيادة التدخل، تغير أشكال التبادل الاقتصادي. يسعى الإصلاح الزراعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن هذه الأهداف مترابطة ارتباطاً وثيقاً.

الأهداف السياسية: تعتمد نوعية الأهداف السياسية لعملية الإصلاح الزراعي على طبيعة القوى والضغوط الاجتماعية التي تقف وراءها³⁰.

الأهداف الاجتماعية: إن الهدف الاجتماعي الرئيسي من الإصلاح الاقتصادي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا الهدف مرتبط بالدوافع السياسية والاقتصادية معاً. فمن الناحية السياسية كانت العدالة الاجتماعية معلماً بارزاً في برامج الأحزاب الاشتراكية والليبرالية فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي. أما من الناحية الاقتصادية فإن العدالة الاجتماعية ترتبط بقضايا الاستخدام والتشغيل، توزيع الدخل، الكفاءة، حجم السوق المحلية³¹.

الأهداف الاقتصادية: إن الهدفين الرئيسيين للإصلاح الزراعي هما تقليل الفقر المطلق وزيادة الناتج الزراعي وهما هدفان العدالة (المساواة) والكفاءة للإصلاح الزراعي. فقد يكون الإصلاح الزراعي أداة هامة من أدوات تقليل الفقر (مكافحة الفقر) كونه يلغي الطبيعة القريبة من العبودية لبعض أنماط استئجار الأراضي، ولأن تقليل عدم المساواة في ملكية الأرض لابد أن يزيد من دخول الأسر الزراعية، كما يزيد عدد الأسر الزراعية القادرة على كسب مستوى مقبول من الدخل³².

- أدوات الإصلاح الزراعي: يمكن اعتبار اختيار نمط الإصلاح الزراعي كأحدى أدوات الإصلاح الزراعي كما تتضمن أدوات الإصلاح الزراعي قضايا متنوعة كدفع تعويضات، تحديد سقف الملكية وتحديد الإعفاءات والاستثناءات. أدوات إعادة توزيع الأرض على المستفيدين. يمكن تقسيم أدوات الإصلاح الزراعي لثلاث مجموعات (1) أدوات إصلاح الأراضي المؤجرة (2) أدوات إعادة توزيع الأرض (3) أدوات استيطان الأرض.

نزع الملكية: هي الخطوة الأولى في نمط الإصلاح الزراعي بإتباع أسلوب إعادة توزيع الأرض. وبعد هذا العمل، من الناحية السياسية، أكثر أدوات الإصلاح الزراعي صعوبة. فعندما يأتي الإصلاح الزراعي نتيجة ثورة إشتراكية، فإن نزع الملكية هو نتاج عملية سياسية تتضمن الكثير من المقايضات والتسويات.

تبدأ عملية نزاع الملكية بوضع سقف للملكية (أي تحديد حد أقصى لمساحة الأرض التي يستطيع الملاك الاحتفاظ بها)، ثم مصادرة المساحة التي تزيد عن ذلك السقف.

التعويض: تعد عملية تحديد مبلغ التعويض مقابل إعادة تخصيص الأرض في تشريعات الإصلاح الزراعي صعوبة أخرى محفوفة بالمتاعب. لكن يندر إلا أن يكون هناك تعويض عن نزاع الملكية على الإطلاق، ولكن نادراً ما يكون هذا التعويض مساوياً لسعر السوق، لأن ذلك يفوق قدرة معظم البلدان التي تقوم بإصلاحات زراعية عادة. كما أن سعر السوق قد لا يكون ذا معنى في ظل الظروف السياسية التي ترافق إعادة توزيع الأرض. يعتبر أخذ القيمة التقديرية للأراضي، التي تفرض على أساسها ضريبة العقارات أحد الأساليب المتبعة لتقدير قيمة التعويض.

الاستثناءات: تحتوي عمليات الإصلاح الزراعي عادة على عدة استثناءات من المعايير المحددة في قانون نزاع الملكية. تكون هذه الاستثناءات ثمرة تسويات سياسية أثناء سن مسودة قانون الإصلاح الزراعي. وقد تؤدي هذه الاستثناءات إلى إحباط أهداف الإصلاح، من أكثر أشكال هذه الاستثناءات شيوعاً هو إستثناء الأراضي ذات الإنتاج "الفعال"، وهو الإستثناء الذي يجعل المستفيدين من الإصلاح يحصلون على أراض هاشمية (أقل خصوبة)، كما أن هناك استثناءات تتعلق بمؤسسات مالكة للأرض (جمعيات خيرية، مراكز تبشيرية، أوقاف تابعة لدور العبادة)، أو مالكي الأرض المشتركة (الأرض التي تزرعها شركات رأسمالية مسجلة)، أو مالكي الأرض الأجانب (أرض تديرها شركات أجنبية).

التوزيع: يجب أن تحدد تشريعات الإصلاح الزراعي معايير تخصيص الأرض للمستفيدين وأدواته. وهي تشمل جزئياً القرارات المتعلقة فيما إذا كان ينبغي توزيع الأرض أو تحويلها إلى ملكية جماعية، هل ينبغي تأجيرها أم تحويلها إلى مزارع يشغلها مالكوها.³³

د - سياسة البحوث الزراعية: تتعلق سياسة البحوث الزراعية بدور الدولة في توليد تكنولوجيا زراعية حديثة ونشرها بين الأسر الزراعية وحول المناهج البديلة للقيام بذلك. يتضمن هذا التعريف لسياسة البحوث الزراعية عدة أبعاد:³⁴

يشير مصطلح توليد تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء الطلب على الابتكارات. وهي تشمل تلك القوى التي تحدد الموضوعات المختارة للبحث، التنظيم المؤسسي للبحث، الموارد المخصصة للبحث، إدارة البحث ونواتج البحث. بينما يشير مصطلح نشر تكنولوجيا زراعية حديثة إلى العوامل التي تقف وراء تبني الابتكارات من قبل المزارعين، وتشمل تلك العوامل القيود على مستوى المزرعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل التي تؤثر في تبني التكنولوجيا، تكييف أو موائمة مكتشفات البحث مع الظروف المحلية، التجارب التي تجرى على الأصناف الجديدة من المحاصيل داخل المزرعة وخارجها، البحوث الفاعلية القابلة للتكييف التي يشارك المزارعين في عملية البحث، توفير الخدمات الإرشادية أو الأساليب الأخرى لنشر المعلومات بين المزارعين.

- أهداف سياسة البحوث الزراعية:

إن الأهداف العامة لسياسة البحوث الزراعية هي، من حيث الجوهر، كأهداف السياسات الزراعية الأخرى: التنمية (زيادة الناتج)، العدالة (المساواة)، الأمن الغذائي. لكن طبيعة مساهمة سياسة البحوث الزراعية في إنجاز هذه الأهداف مختلفة عن السياسات الزراعية الأخرى.

تساهم البحوث الزراعية في زيادة الناتج الزراعي من خلال زيادتها لإنتاجية الأرض الزراعية، وخصوصاً النادرة منها. أما بالنسبة لهدف العدالة، فإن مساهمة البحوث الزراعية تأتي من خلال تخفيضها للتكلفة الحقيقية للغذاء الذي يستهلكه الفقراء، أو زيادة ناتج المحصول الذي يزرعه المزارعون الفقراء، أو بالتركيز على مشاكل المزارعين الذين يعانون من نقص في الموارد.

في حين تساهم البحوث الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، بفضل تحقيق الاكتفاء القومي من الغذاء الأساسي للشعب، أو بتوليد أصناف مقاومة للأمراض من المحصول الغذائي في البلد.³⁵

2 - السياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعددة

هي تلك السياسات الزراعية التي تستخدمها الحكومات للتدخل في عدة مجالات في آن واحد، كالتأثير في الأسعار الزراعية والتكنولوجيا الزراعية في الوقت نفسه. ويمكن تسميتها بالسياسات الزراعية ذات أنماط التدخل المتعددة، وهي تشمل السياسات التالية:³⁶

أ - سياسة المدخلات (Input policy): السياسة التي توضع بغية التأثير على أسعار المدخلات الزراعية المتغيرة وأنظمة توريدها إلى المزارعين، إذ تركز سياسة المدخلات على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الأول هو التأثير على مستوى أسعار المدخلات

المتغيرة (كالأسمدة، المبيدات...) التي يدفعها المزارعون. البعد الثاني هو تحسين نظام توريد المدخلات المتغيرة إلى المزارعين. أما البعد الثالث فهو توفير معلومات للمزارعين حول نمط المدخلات وكمياتها ومجموعاتها المناسبة لأنظمتهم الزراعية.³⁷

- **أهداف سياسة المدخلات:** تتعلق أهداف التدخل الحكومي في أسواق المدخلات المتغيرة بتسريع تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة، أي أنها تستهدف زيادة الناتج الزراعي أكثر من تحسين توزيع الدخل أو أهداف اجتماعية أخرى. قد يكون توزيع الدخل جزء من أهداف سياسة المدخلات من خلال نوعية المزارعين المشمولين ببرنامج إيصال المدخلات وتسليمها. يتم التمييز بين ثلاثة مستويات لأهداف سياسة المدخلات:³⁸

على المستوى العام: تهدف سياسة المدخلات المتغيرة تحفيز تبني المزارعين للتكنولوجيا الحديثة. حيث يعتقد أن المزارعين لا يقدرון المكاسب التي تنجم عن تبني التكنولوجيا الحديثة (مجموعات مدخلات جديدة)، كما أن الأسواق غير قادرة على إيصال المدخلات الجديدة بتنافسية كافية، وتوقيت سليم، ونوعية جيدة، وبمعلومات دقيقة، وتغطية جغرافية تامة.

على مستوى المزارعين: تهدف سياسة المدخلات المتغيرة إلى:

- التغلب على سلوك المزارعين الكارهين للمخاطرة، الأمر الذي يجعلهم لا يقدرون العائدات الناجمة عن استخدام المدخلات الجديدة.

- تجنب أخطاء المزارعين في استخدام المدخلات الجديدة التي تقع بفعل التجربة والخطأ، لأن تكرار هذه الأخطاء قد يؤكد مخاوف المزارعين من المدخلات الجديدة ويبطئ إستخدامهم لها.

- تفادي الاستخدام الخاطئ للمدخلات الجديدة من قبل المزارعين والذي يحدث بفعل الحماس الزائد في ترويج هذه المدخلات من جانب شركات التوريد الخاصة في أسواق ضعيفة التنظيم.

على مستوى أسواق المدخلات: تهدف سياسة المدخلات على هذا المستوى إلى:³⁹

- تقديم نظام توريد وتسليم المدخلات في الظروف التي لا توجد فيها أسواق خاصة للمدخلات الزراعية أو أن تكون هذه الأسواق غير متطورة أو غير تنافسية.

- الجمع بين تسليم المدخلات وتقديم القروض من أجل التخفيف من عوائق رأس المال العامل التي تعيق تبني المدخلات الجديدة.

- تنظيم سوق البذور المحسنة وضبطها لضمان النوعية الوراثية لأنواع المسمدة في استخراج البذور وتسليمها إلى المزارعين.

على مستوى تقديم المدخلات:

- الإستخدام الأمثل للمدخلات الزراعية المحلية بدلا من المستوردة.

- تقديم نافذة بيع، ربما بأسعار مدعمة، فيما يتعلق بالصناعة المحلية للمدخلات ذات التكلفة المرتفعة والتي تتم حمايتها من منافسة السلع المستوردة بواسطة فرض ضرائب استيراد أو حظر الاستيراد.

- **أدوات سياسة المدخلات:** يمكن تصنيف أدوات سياسة المدخلات ضمن مجموعات وفق الأبعاد الثلاثة لهذه السياسة.⁴⁰

المجموعة الأولى: الأدوات التي تؤثر على الأسعار التي يدفعها المزارعون لقاء المدخلات المتغيرة، وخصوصا الخطيرة منها مثل الأسمدة والكيماويات الزراعية. قد يتم تثبيت أسعار المدخلات خارج المصنع عندما يتم توريد المدخلات المتغيرة عبر القنوات الخاصة، أو يتم تثبيتها عند باب المزرعة عندما يتم توريد بواسطة هيئات حكومية، وقد يتم تطبيق تثبيت الأسعار على المدخلات الإستراتيجية فقط أو يتم تطبيقه على جميع المدخلات المتغيرة المشتراة، يساهم تثبيت أسعار المدخلات، شريطة أن تكون أنظمة التوريد فعالة، في إزالة إحدى أهم عوائق استخدام المزارعين للمدخلات المتغيرة الجديدة (عدم استقرار أسعارها).

المجموعة الثانية: التدخلات الحكومية في عملية توريد وتسليم المدخلات، فقد تحل الدولة كليا أو جزئيا محل القطاع الخاص في نظام توريد المدخلات المتغيرة، يمكن أن تتخذ وكالات توريد المدخلات الحكومية أشكالا عديدة تختلف من بلد إلى آخر أو ضمن البلد الواحد.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالممارسات الخاصة بتقديم المعلومات حول المدخلات إلى المزارعين، التي تقوم بها مصلحة الإرشاد الزراعي.

ب- سياسة الميكنة (Mechanization politic):

هي السياسة التي تؤثر على سرعة واتجاه تبني التقنيات الميكانيكية. يمكن تعريف الميكنة الزراعية بأنها إحلال قوى البحر الآلي محل القوة البشرية في أداء بالعمليات الزراعية، وهناك ثلاثة أنماط من التقنيات الميكانيكية:⁴¹

- استخدام معدات أو آلات تريد فعالية الطاقة البشرية أثناء أداء الأعمال والأنشطة الزراعية.

- استخدام طاقة ميكانيكية (كهرباء، ديزل، ...) لتشغيل معدات أو آلات زراعية. فيما يخص الطاقة الميكانيكية يمكن التمييز بين آلات ثابتة تحتاج إلى موقع ثابت للعمل (كضخ المياه...) وآلات متحركة يمكنها القيام بأعمال زراعية متحركة (كالحصاد، الحراثة...).

- أهداف سياسة الميكنة الزراعية المستقلة:

- **فيما يتعلق بالأسعار:** فإن المعيار الرئيسي لسياسة الميكنة الزراعية اتجاه أسعار التقنيات الميكانيكية هو ألا تكون تكلفة تلك التقنيات التي يتحملها المزارعون أقل من تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها المجتمع.⁴²

- **فيما يتعلق بالمؤسسات:** تصميم سياسة تكنولوجية مناسبة لآليات المزارع تهدف إلى تقديم مدى أوسع من الخيارات التكنولوجية أمام المزارعين بفضل عملية مسح محسنة للآليات المحسنة في السوق العالمية، تكييف النماذج المستوردة بحيث تتلائم مع الظروف المحلية. ودمج مهام التصميم والمسح في إطار مؤسسي قادر على الاستمرارية، ربط نظام البحوث الزراعية الحالي للتعديل بواسطة أنشطة ذات علاقة ميكنة، التعرف على صانعي الآليات المحليين، ويفضل أن يكونوا قريبين من مراكز البحوث ومهيئين للمساهمة في تصميم الآليات وتطويرها بتكلفة منخفضة تساوي تكلفة البحث والتطوير.

ج - **سياسة الإئتمان:** وهي السياسة المتعلقة بشكل رئيسي، بتوفير القروض التي تستخدم لشراء المدخلات الزراعية وخصوصا المتغيرة منها. يختلط مفهوم القرض بمفهوم رأس المال، كما يمكن أن يختلط بمفهوم المدخلات الزراعية. فالقرض ليس رأس مال، ولكن يمكن استخدامه لتحسين قدرة المزارعين في الأوقات الحرجة من السنة لشراء المدخلات. وعندما يستخدم القرض لهذه الغاية فإنه غالبا ما يسمى (رأس المال العامل). وقد يأخذ القرض في بعض الأحيان شكل قرض عيني، عندما يسلم للمزارعين على هيئة مواد عينية بذور، أسمدة.⁴³

- أهداف سياسة القروض: يمكن تلخيص أهداف سياسة القروض الزراعية أو سياسة الائتمان الزراعي فيما يلي⁴⁴

- تخفيف العقبات الحرجة التي تعيق نمو الناتج الزراعي، والتي تتمثل في نقص السيولة اللازمة للاستثمارات الزراعية ولشراء المدخلات المتغيرة الحديثة.

- استبدال السوق المالية الريفية غير المكتملة والمجزأة المتمثلة بالمرابين (المقرضين الخاصين)، على أساس أن لهذه المصادر الائتمانية تأثير سلبي بإفقار زبائنهم بدلا من مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم.

- زيادة وتيرة تبني الفلاحين للتكنولوجيا الحديثة من خلال توفير التمويل الموسمي اللازم لشراء المدخلات المتغيرة، ومن ثم تحسين العلاقة التكاملية بين المدخلات الضرورية لنجاح تكنولوجيا "الثورة الخضراء".

- مساعدة صغار المزارعين للتغلب على عجزهم عن الاقتراض من مصادر القروض التجارية أو غير الرسمية بسبب عدم قدرتهم على تقديم ضمانات للقروض ونقص المعلومات الائتمانية عنهم وارتفاع تكلفة الحصول عليها.

- تقديم قروض قصيرة الأجل بهدف سد الفجوة الموسمية أو المؤقتة في السيولة لدى صغار المزارعين، في ظل تفضيل المؤسسات الائتمانية التجارية للإقتراض متوسط وطويل الأجل.

- استخدام القروض الزراعية لتحقيق أهداف المساواة، سواء كانت تتعلق بتوزيع الدخل داخل الريف أو بين المناطق أو بين الريف والمدينة.

- التعويض عن الآثار السلبية على صغار المزارعين لسياسات غير مواتية لهم (بما فيها أسعار منخفضة للمنتجات الزراعية، أسعار صرف مغالي فيها، تدخلات حكومية غير كفاء في الأسواق).

- أدوات سياسة الإئتمان الزراعي:

يرتكز المنهج التقليدي لسياسة الإئتمان الزراعي على أن الأموال المخصصة لإقراض المزارعين موجهة مسبقاً لدعمهم، وهذا يعني أنها تأتي من المصرف المركزي أو المانحين الأجانب وليس من المدخرات المحلية في الاقتصاد الريفي، تتعاون عدة مؤسسات في إيصال هذه الأموال إلى المزارعين منها:⁴⁵

- **البنوك الزراعية التابعة للدولة:** وهي النمط السائد لهيئات الدولة المتخصصة في تقديم القروض إلى المزارعين. ويكاد دورها يقتصر على ذلك، فهي لا تقدم سوى خدمات مالية قليلة، ترتبط أحياناً بتعاونيات تكون هي المقرض النهائي.

- **هيئات تنمية زراعية متعددة الأهداف:** تشمل هذه الفئة مؤسسات تنموية مثل هيئات التنمية الريفية المتكاملة، وسلطات التنمية الإقليمية، وسلطات أحواض الأنهار. يتم عادة إنشاء هذه الهيئات على أساس المنطقة، وتقوم بتنفيذ مجموعة واسعة من مهام التنمية في موقع محدد، مثلاً تقديم قروض، توريد مدخلات، تقديم خدمات إرشاد زراعي.

- **سلطات أو هيئات المحاصيل والمشاريع:** تختلف هذه الهيئات عن المؤسسات السابقة في أنها تركز تركيزاً ضيقاً على محصول واحد أو على منطقة جغرافية محددة جداً. وتشمل هذه الفئة هيئات محاصيل تابعة للدولة كما تشمل مشاريع محاصيل مثل خطط تنمية زراعة لمحصول ما.

- **البنوك التجارية:** يتفاوت مدى انخراط البنوك التجارية في الأنظمة المالية الريفية تفاوتاً كبيراً. يندر أن تتوسع البنوك الخاصة التي تعمل أساساً في المدن تلقائياً في منح القروض في المناطق الريفية. لذلك تلجأ الحكومات إلى تطبيق أنظمة مصرفية تحاول من خلالها إجبار المصارف الخاصة على المساهمة في خطط القروض الزراعية وتحفيزها لفتح فروع في المناطق الريفية.

- **التعاونيات ومجموعات المزارعين:** تغطي هذه الفئة أنماطاً مختلفة من الأشكال التنظيمية بدءاً من تعاونيات المزارعين التي ترعاها الدولة على نطاق البلد ككل وصولاً إلى المبادرات المحلية في ميدان التعاون يقوم بها المزارعون أنفسهم. تؤثر التعاونيات في سياسة الإئتمان الزراعي من الناحية الكمية، لأنها غالباً ما تكون هي المقرض النهائي للمزارعين ضمن البنية التنظيمية المسؤولة عن تقديم القروض، كما قد تكون هذه التعاونيات منظمات إئتمان محلية قابلة للحياة بذاتها.

د - **سياسة الري (Irrigation Policy):** يمكن تعريف الري بأنه التكنولوجيا البشرية لزيادة الموارد المائية أو السيطرة عليها من أجل إنتاج المحاصيل، ويعد الري مكمل للإمداد الطبيعي للمحاصيل بمياه الأمطار، إذ يعتبر الري مثلاً كلاسيكياً لفشل السوق، لذلك فإن تدخل الدولة في مجال الري يعد أمراً بديهياً، حيث يؤدي فشل السوق في مجال الري، والمتمثل بالعجز عن تحديد حقوق الملكية الخاصة للمياه كمورد اقتصادي، مما يؤدي إلى عدم تحديد سعر سوقي للمياه، ووجود وفورات خارجية ناجمة عن سلوك مستخدم فرد للمياه على النفاذ الجماعي إلى المياه من قبل مستخدمي المياه كجماعة.⁴⁶

كما تعرف سياسة الري: بأنها السياسة التي تهتم بدور الدولة في ترويج وسائل الري وتقديمها، وتحديد الخيارات السياسية البديلة المتعلقة بتقنيات الري، إدارة برامج الري الكبيرة، أساليب استرداد تكلفة تزويد المزارعين بمياه الري.⁴⁷

- **أهداف سياسة الري:** يهدف الري كبقية السياسات الزراعية الأخرى إلى تنمية الناتج الزراعي، تحقيق عدالة التوزيع لعوائد التنمية، تحقيق الأمن الغذائي، الإستدامة طويلة الأجل للمياه كمورد، لكن هذه الأهداف العامة تتحول ضمن سياسة الري إلى مجموعة من الأهداف الوسيطة للأسباب التالية:⁴⁸

- يقلل الري مخاطر الإنتاج الزراعي من خلال تقليص الأثر الضار لتقلبات الهطول المطري على نمو المحاصيل وغلثها، كما يساعد تقليل المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي إلى تحفيز المزارعين على شراء المدخلات المتطورة وإستخدامها بمستويات مثالية.

- يساعد الري على زيادة غلة المحاصيل بشكل مباشر بفضل تقليل احتمال ضغط حاجة النبات إلى الماء بسبب عدم توازن الإمداد بالمياه، وبسبب كون الري ذا أثر تكميلي في رفع إنتاجية المدخلات المتغيرة الأخرى.

الخاتمة :

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية للمساهمة في بقية القطاعات الحساسة كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات، إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسيين فهو من جهة المحرك الأساسي لنمو الاقتصادي ومن جهة أخرى العامل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني ولذلك تم بناء السياسات الزراعية .

إذ تعتبر السياسات الزراعية بمختلف أنواعها أحد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي ولذلك نجد أن معظم الدول تتبع سياسات حسب السياسة التي تلائمها وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تنمية الناتج الزراعي،
- تحقيق عدالة التوزيع لعوائد التنمية،
- تحقيق الأمن الغذائي،
- الإستدامة طويلة الأجل لمختلف الموارد النواتج الفلاحية،
- الإستخدام الأمثل للمدخلات المحلية الزراعية،
- تحقيق العدالة الاجتماعية وبالأخص فيما يخص التشغيل والدخل وبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة.

الهوامش :

- 1 رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ط2012، 1، صص، 36، 35 .
- 2 رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، صص، 199
- 3 مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق، العدد 14، 1998، صص، 77، 78
- 4 رقية خلف حمد الجبوري، السياسة الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، صص، 37
- 5 حياة كاظم عودة، عناصر ومؤثرات السياسة الزراعية، دراسة نظرية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية، العدد 2، 2002، صص، 206 .
- 6 مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطويرها، مرجع سبق ذكره، صص، 78 .
- 7 سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، صص، 90 .
- 8 رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، صص، 200 .
- 9 رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، صص، 201
- 10 منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، صص، 237 .
- 11 منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، المرجع نفسه، صص، 238 .
- 12 منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، صص، 239 .
- 13 سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، صص، 88 .
- 14 رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، صص، 201 .
- 15 رمضان محمد مقلد وآخرون، إقتصاديات الموارد البيئية، دار رؤية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، صص، 240 .
- 16 منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، صص، 239 .
- 17 محمد أحمد السريتي، الموارد الاقتصادية (طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية)، مؤسسة لؤي للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2011، صص، 143، 144
- 18 محمد إبراهيم محمود، السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية و أثرها على التنمية الزراعية (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، 2007، صص، 08 .
- 19 مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا واقعها وأفاقها، مرجع سبق ذكره، صص، 77، 78 .
- 20 الأمن الغذائي الإقليمي رؤية ممكنة أم حلم مستحيل، مجلة الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العدد 19، 1989، 149 .

- 21 جون دبليو ميلور ،سياسة الأسعار الغذائية وتوزيع الدخل في الأقطار واطية الدخل،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1988 ،ص ص،70،69.
- 22 محمد إبراهيم محمود،السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية و أثرها على التنمية الزراعية،مرجع سبق ذكره،ص ص 9،8.
- 23 مصطفى عبد الغاني عثمان،السياسات الاقتصادية الزراعية في إطار برامج التكيف الهيكلي،المنظمة العربية للتنمية الزراعية،جامعة الدول العربية،1994،ص،106.
- 24 عبد الرزاق عبد الحميد شريف،سالم توفيق النجفي،السياسة الاقتصادية الزراعية،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة الموصل،1990،ص ص،16،166 .
- 25 رقية خلف الجبوري ،السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ،مرجع سبق ذكره ،ص 55 .
- 26 ABBOTT.J.C.agricultural marketing enterprises of developing world. Cambridge University. press.1987.P33.
- 27 كارلو كافيريو،السياسات الزراعية في الدول النامية ،المركز الوطني لسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ،منظمة الأغذية والزراعة ،روما ،200،ص ص 37،36.
- 28 بيتر ووسلي،ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله،العوامل الثلاثة(الثقافة،التنمية،العالمية)دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد،1987،ص،264 .
- 29 عبد الحميد براهيمى ،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1983 ،ص،68
- 30 سالم توفيق النجفي ،إشكالية الزراعة العربية رؤية مستقبلية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1993،ص ص91،90 .
- 31 WARRINER.D. laned reforem in principle end practice. Oxford clarendon press. 1996 ,P17.
- 32 Ellis. Tanzania ,in agricultural pricing policy in Africa .ed .Harvey .London .Macmillan 1988.p143
- 33 دورين وريز ترجمة خير الدين حبيب وحسن أحمد السلمان،الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت لبنان،1975 ،ص ص،19،18.
- 34 منى رحمة ،السياسات الزراعية في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،2000،ص،179.
- 35 عبد الرزاق عبد الحميد شريف،سالم النجفي،السياسات الاقتصادية الزراعية،مرجع سبق ذكره،ص،335.
- 36 محمد إبراهيم محمود،السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية،مرجع سبق ذكره،ص،32.
- 37 رمضان محمد مقلد وآخرون،اقتصاديات الموارد والبيئة،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الإسكندرية،مصر،2001،ص،187.
- 38 المرجع نفسه،ص ص،182،178.
- 39 أنظر - رمضان مقلد و آخرون ،إقتصاديات الموارد والبيئة،مرجع سبق ذكره،ص،189.
- 39 فرانك إيليس ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي ،السياسات الزراعية في البلدان النامية،منشورات وزارة الثقافة دمشق ،سوريا،1997،ص،175
- 40 علي يوسف خليفة،أحمد زبير حباطة،النظرية الاقتصادية،التحليل الاقتصادي الجزئي،منشأة المعارف،الإسكندرية،مصر،2002،ص،279.
- 41 عبد الرزاق عبد الحميد شريف،سالم النجفي،السياسات الاقتصادية الزراعية،مرجع سبق ذكره،ص،266.
- 42 عادل إبراهيم هندي،إستراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية اليمنية ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،جامعة الكويت،العدد1980،3،ص،16.
- 43 رحمن حسن الموسوي،الاقتصاد الزراعي،مرجع سبق ذكره،ص،202.
- 44 فرانك إيليس ،السياسات الزراعية في البلدان النامية،مرجع سبق ذكره،ص 211
- 45 محمد رشاش مصطفى،الإقراض الزراعي في المنظور التنموي،الاتحاد الإقليمي للاتئمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ،عمان الأردن،1992،ص 20 .
- 46 غادة عثمان السيد سلامة، الزراعة في ظل تحرير التجارة العالمية مع إشارة للدول العربية و خاصة مصر ،أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر،2011،ص،124.
- 47 سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ،قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لسياسات الزراعة ،معهد التخطيط القومي،مصر،2002،ص ص،104،107.
- 48 محمد علي الغراء ،مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية،المؤسسة الجامعية ،الإسكندرية،مصر،1986،ص،44